

يعنى الإعلام بأدوار مختلفة وكبيرة وهو الذي يضطلع بإنتاج رسائل إعلامية مختلفة المضمونين والأنواع تؤدي وظائف متشعبة، مما يمنحك لوسائل الإعلام تقنياته أهمية كبيرة نتيجة للدور المحوري الذي تقوم به أو ينتظر منها القيام به في أي مجتمع كان. إن الوظائف التي تكلف بها وسائل الإعلام عموماً ومهما كانت متخصصة من حيث المحتوى والجمهور يفترض أن تسعى في مجملها إلى تطوير المجتمع والسهر على ازدهاره وتوفير خدمة عمومية مرضية لأفراده؛ وهو ما يعني بشكل آخر أن تعمل على تحقيق التنمية فيه باستدامة على مختلف الأصعدة وال المجالات، خاصة وأنها تغطي أغلب النشاطات ضمنها منها ما تعلق بالإخبار والصحة، التثقيف والوقوف بالاقتصاد، التنشئة الاجتماعية والسياسية، الخ (بالإيجاز والصحة والتربية والتعليم والثقافية والوقوف بالاقتصاد والتثقيف والوقوف بالاقتصاد، التنشئة الاجتماعية والسياسية، الخ) وهي نشاطات ووظائف غير محدودة زمنياً بل مستمرة على المدى الطويل والتنشئة الاجتماعية والسياسية والترفيهية) وهي نشاطات ووظائف غير محدودة زمنياً بل مستمرة على المدى الطويل استمرار وتعاقب الأجيال المختلفة. يشترط لتحقيق غاييات الوظائف المذكورة على أكمل وجه وتفعيل التنمية التي تراهن على إحداث تحسين وتغيير إيجابي (إيجابيين)، لأن يكون الإعلام حراً ومستقلًا، هادفاً (وهادفًا) وموضوعياً مراعياً لمختلف مكونات المجتمع؛ خاصة وأن السياقات الاجتماعية والثقافية وحتى الاقتصادية والسياسية تختلف من مجتمع إلى آخر، وقد تختلف داخل المجتمع نفسه. يعد مبدأ التعددية الإعلامية أساساً لحرية الرأي والتعبير، كما يرتبط بالتعددية الثقافية والتنوع الثقافي كمؤشرات أساسية أصبحت تطرح قضايا راهنة ومهمة للدراسة والبحث والتحليل، يأتي هذا في ظل تطور مفهوم وطبيعة مدلول التنمية المستدامة (مفهوم مدلول التنمية المستدامة وطبيعتها) وتجاوزه الشق الاقتصادي والبيئي إلى الشق الإنساني الاجتماعي بما يعرف بالتنمية الإنسانية المستدامة التي تشكل فيها المقومات المشكلة لثقافة الإنسان، حقوق الإنسان وحرياته ومن بينها ما ذكرناه أعلاه حجر الزاوية لقيامتها. أنتجت التطورات التكنولوجية الحديثة والانفجارات المعلوماتية روئى ثقافية متعددة من جهة، في ظل وجود أنماطاً ثقافية قائمة وسائدة من جهة أخرى، بما كرس تنوعاً ثقافياً كبيراً، مؤثراً ومتأثراً بمختلف السياقات الأخرى، خاصة وأن الأخيرة بطبعها الحال ظاهر مستمرة في ظل تعاقب الأجيال ترتبط بالتنمية وتطور إشكالات عديدة فيما تعلق بتحقيق تطوره ورفاهيته. يبدو جديراً مما سبق دراسة العلاقة بين كل من الإعلام والثقافة والتنمية، خاصة في ظل الاهتمام الأكاديمي والدولي الكبير بقضايا التعددية الإعلامية التي تعتبر (بعد) معياراً أساسياً لقياس مدى تطور الدول وهاشم الحريات فيها وترتيبها حسبه، إضافة إلى ما يطرح من مشكلات ودراسات بخصوص التعدد الثقافي والهويات والتماسك الاجتماعي، وهي مستويات مرتبطة ارتباطاً مباشراً بتفعيل التنمية المستدامة في المجتمع بآليات من المهم الكشف عنها علمياً، وهو ما دفعنا إلى طرح التساؤلات الرئيسي التالي (الآتي): «كيف تساهم التعددية والتنوع الثقافي (الاول مذكر والثاني مؤنث)، الإطار العام للدراسة التساؤلات الفرعية فيما تمثل مقومات تكرис التعددية الإعلامية؟ فـم تمثل أبعاد التنمية المستدامة؟ ما هو دور كل من التنوع الثقافي والإعلامي في تفعيل التنمية المستدامة؟ أهداف وأهمية الدراسة (أهداف الدراسة وأهميتها) تعتبر مواضيع التعددية والتنمية المستدامة من المواضيع التي تولى لها أهمية أكاديمية كبيرة في المجال اعتباراً لدور ووظائف هذه المتغيرات في تطوير المجتمع على أصعدة مختلفة ويأخذ هذا البحث أهميته من منطلق ذلك. تهدف الدراسة إلى الكشف عن سياق العلاقة التي تربط التعددية بالتنمية المستدامة وتأثير فيها سلباً أو إيجاباً عبر إبراز آليات عملها. تهدف الدراسة إلى إثراء المفاهيم المتعلقة بموضوع البحث وعرض شبكة مؤشرات متكاملة للإحاطة بشكل مفصل وواف بها والتقاطعات بينها ومنه تطوير آليات عملها للوصول إلى تحقيق أهدافها في المجتمع. 2.1. مراجعة الأدب الأكاديمي تمثل البحوث العلمية المتعلقة بدراسة التعددية الإعلامية إلى دراستها في سياق جزئي غير كامل وربطها أحياناً بمقوم واحد هو التعددية السياسية مما يوّقعها غالباً في إغفال ربطها بالمقومات الأخرى التي تشكل شبكة مؤشرات تربطها علاقات معينة لتحقّيقها، كما تركز معظم الدراسات التي تعالج التنمية والتنمية المستدامة على بعد الاقتصادي ثم البيئي كمستوى أول وبعد ذلك على مستوى الإنسان؛ مع ملاحظة أنه لا يوجد عدد كبير من البحوث التي ربطت بين التعدديتين الإعلامية والثقافية كمقوّم لها وبين التنمية المستدامة خاصة التنمية الإنسانية، وعلىه نجد من هذه الدراسات التي ارتبطت ارتباطاً غير مباشر بموضوع هذه الورقة: دراسة منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة سنة 2015 بعنوان: «كيف هدفت إلى دراسة دور وسائل الإعلام في تشكيل مزدهر مستقبل قائم على التنمية من خلال دراسة كيفية ارتباطها بأهداف العملية الإنمائية الاجتماعية، من خلال إثراء مجموعة من النقاشات العلمية تخرج بورقة طريق مفصلة، حيث أكدت الأخيرة أن تحقيق التنمية المستدامة لا يمكن أن يتم بمعزل عن وسائل الإعلام ودورها المحوري في ذلك، مع الإشارة إلى أنه لا توجد صيغة واحدة لتطبيقها دولياً، وبالتالي فإن أفضل طريقة لتحديد ما يناسب شعب بلد ما هو الانفتاح على مناقشة الأفكار والاهتمامات المتعددة إلى جانب لقد أشار هذا البحث وإن كان ذلك بشكل ضئيلي إلى دور . (UNESCO, 2015) مكوناتها لحرية الإعلام والتعددية والاستقلالية

وسائل الإعلام في تحقيق التنمية المستدامة من خلال التعبير وحرية الرأي والتفكير كما أشار إلى اختلاف تطبيق ذلك في مجتمع عن آخر وذلك نظراً لاختلاف السياقات الاجتماعية والسياسية والثقافية بينهما وهو ما يعبر بشكل أو بآخر عن التعديدية؛ ونحاول من خلال هذه الدراسة التفصيل أكثر في آليات عمل التعديدين الإعلامية والثقافية لتفعيل التنمية المستدامة. دراسة فوزية حجاب الحربى سنة 2016 بعنوان<sup>2</sup>: وانطلقت الباحثة من التأكيد على أهمية العلاقة المتبادلة بين الإعلام والتنمية المستدامة وهدفت إلى ربط مفهوم التنمية المستدامة بالإعلام من خلال عرض شروط تحقيقها ودور التخطيط الإعلامي في ذلك؛ طولية النفس وعمقها المدى (الحربى، 2016). يبدو أن الباحثة ومن خلال النتائج المتوصل إليها أشارت إلى التعديدية الإعلامية وسياق علاقتها بالتنمية المستدامة بشكل ضمني غير مباشر حيث جاءت النتائج مرتبطة بشبكة المؤشرات التي تشكل مقومات التعديدية الإعلامية. دراسة ضحي هلال سنة 2018 بعنوان<sup>3</sup>: هدفت هذه الدراسة إلى عرض أهم النظريات المفسرة لدور الإعلام في التنمية المستدامة مبرزة من خلالها خصائص وأنواع الإعلام التنموي وعوامل ظهوره ومن بينها الفجوة الاقتصادية والثقافية والاجتماعية وكل ما أفرزه ظهور تكنولوجيا المعلومات؛ بينما ركزت على التنمية السياسية كشكل من أشكال التنمية حيث ركزت على دور وسائل الإعلام في تنمية القيم الديمقراطية من خلال تشجيع المشاركة والتعبير عن الرأي وتشكيل الرأي العام، حيث انتلقاً من خلاله إلى بناء تصورات نظرية ومعالجات تحليلية لمختلف السياقات الاجتماعية والثقافية المرتبطة بمتغيرات الدراسة الحالية، خاصة وأن هذه الدراسات أشارت إليها بشكل ضمني غير مفصل وصريح<sup>4</sup>: 3. ضبط مفاهيم البحث 1.3. ويعرّفها معجم المصطلحات السياسية على أنها: تنظيم حياة المجتمع وفق قواعد عامة مشتركة تحترم وجود التنوع والاختلاف في اتجاهات السكان ذات الأطر الواسعة حيث تختلط الاتجاهات الإيديولوجية والفلسفية والدينية؛ فيما يرى<sup>5</sup> روجيه لا بوانت «أن التعدي يوجد حيثما يوجد التنوع، طبقي أو حزبي (عياش، 2018، ص 03). تعني التعديدية اجتماعياً وجود مؤسسات فئات وجماعات غير متماثلة للتوجهات في المجتمع، عقائدياً، وهي بذلك تقوم على التنوع والاختلاف ضمن هذه المستويات، سواء كان ذلك في نطاق مجتمع محلي واحد وقد يتعدّاه إلى النطاق الدولي؛ كما يختلف بموجب ذلك التعدي بالاختلاف النطاقات الجغرافية وباختلاف المواضيع والمجالات التي يرتبط بها بعد مفهوم Media pluralism والدرجات التي يصل إليها، بحيث يكون إيجابياً أو سلبياً، مقبولاً أو مرفوضاً، 1.1. التعديدية الإعلامية التعديدية الإعلامية مفهوماً معيناً ومتعدياً يكتيف وفقاً لسياق محدد؛ غالباً ما يتم تعريف التعديدية باستخدام الإزدواجية» الداخليّة/الخارجيّة «، حيث تشير التعديدية الخارجية إلى تعدد المصادر، بينما تشير التعديدية الداخلية إلى تنوع المحتوى الذي يتم يرى زرن من هذا المنطلق أن التعديدية الإعلامية (De Bustos & Del Rio, 2014) تقديمها من خلال كل وسيط أو وسيلة إعلامية تفهم عامة بالعودة إلى مؤشرين: (زرن، 2013، 46) مؤشر خارجي: يتعلق بملكية وسائل الإعلام. مؤشر داخلي: يتعلق بمضمون وسائل الإعلام والذي بدوره ينقسم إلى: مؤشر كمي: يتمثل في حجم الأخبار والأراء التي تعرض على الرأي العام، مؤشر كيفي: ويعني به «كل ما له علاقة بخلفية الآراء المعروضة، السياسية منها والإيديولوجية وحتى الثقافية؛ من جهة أخرى تمثل مواجهات الأراء والأخبار المعروضة من سياسية إلى اقتصادية إلى رياضية إلى صحية عنصراً محدداً لمبدأ تعديدية الإعلام؛ إذ تقوم كمياً على ضرورة تشتت الملكية الصحفية ورفع الاحتكار والتركيز عنها، ويتجاوز التنوع الكمي هذا الشرط إلى ضرورة وجود كمٍ وعدد متعدد من المضمّنين والمصادر والجمهور المختلف التوجهات والغايات، تعرف الثقة على أنها ذلك الكل المركب من المعارف والعقائد والفن والأخلاق والقانون والأعراف وكل ما اكتسبه الإنسان باعتباره عضواً في المجتمع؛ كما تعرف على أنها جمل السلوك الاجتماعي المكتسب والمتعلم الذي يتم نقله من جيل لآخر (صالحي، 2015)، وغايتها تطوير التفاهم المشترك بين المكونات الاجتماعية بما يحقق المساواة فيما بينها في الحقوق والواجبات حيث تسعى التعديدية الثقافية إلى تنظيم أحوال الجماعات متنوعة الثقافات، ومنحها شعوراً بالقيمة، المكانة والتقدير (ابراهيم، 2017)؛ كما تتجلى التعديدية الثقافية في الاحترام المتبادل ومحاولة عدم تشویش مكون ثقافي على مكون آخر مغاير، 2019، ثراء المجتمعات بفئات مختلفة الثقافات ومنه الإيديولوجية واللغة وغيرها؛ وثانيها: القبول من خلال احترام الاختلافات بينهم، ص 242)؛ ويحمل مفهوم التنوع الثقافي فكرة التعايش بين أكثر من مظهر ثقافي داخل نفس الوسط المجتمعي (صالحي، 2015، ص 261)، في ظل تعدد الأشكال التي تعبّر بها Sustainable المجتمعات عن ثقافاتها وكذلك قدرة الأفراد على اختيار أشكال التعبير الثقافي؛ 1. التنمية المستدامة عرف مفهوم التنمية تحولات كبيرة انتقل فيها من المفهوم الضيق القائم على الكم الاقتصادي إلى المفهوم الواسع development القائم على محورية الإنسان، خاصة بعد تأكيد إعلان الحق في التنمية لسنة 1986 الذي كان له الفضل في ربط عملية التنمية بحقوق الإنسان صراحة؛ وقد يكون معنوياً يستهدف تعزيز اتجاهات الناس ومنه تعزيز أهداف التنمية (أحمد، 2007، ص 06)؛

وهي بهذا عملية هادفة في الزمان والمكان تسعى وتراهن على إحداث تغيير إيجابي. ويعني مفهوم الاستدامة التواصل والاستمرارية، حيث لا معنى لأي نشاط تنموي لا تكتب له الاستدامة بحيث تستفيد منه الأجيال القادمة (مسعودي، 2009)، لذلك ارتأينا ضمن هذه الورقة البحثية تعريفها من منظور المجتمع والتنمية الإنسانية التي تعد امتداداً للمفهوم الأول (التنمية والتنمية المستدامة) ومرتبطة بالممارسات الاجتماعية ومنه التعدد المجتمعي وبالتالي التعديدين الثقافية والإعلامية باعتبارهما تبنيان على ذلك؛ رأس المال البشري والموارد البشرية، وتشمل أهداف وغايات ترتبط بجودة الحياة، رفاهية الفرد والحفاظ على كرامته الإنسانية فهي بذلك تتجاوز الحياة والأهداف المادية ولا تقصر عليها فقط (ومن بين ما نقصده في هذا الصدد ويرتبط بموضوع بحثنا على سبيل المثال حرية الإعلام والحق فيه)، 2. دور التعددية والتنوع الثقافيين في تحقيق التعددية الإعلامية 1.2. التعددية الثقافية بين التوازن والاختلال لعل أبرز ما خلفته التحولات الكبرى على الصعيد السياسي والاقتصادي والتكنولوجي التي شهدتها العالم من تأثيرات متعددة على الخصوصيات الثقافية لمجتمعات عالم المختلفة خاصة مع دخول العولمة بقوة حيث عملت وسائل الإعلام الغربية ونماذجها على تشكيل حالة من فقدان الهوية الثقافية لشعوب العالم من خلال بناء ثقافة موحدة بحيث يسود نمط ثقافي يكرس قيم الاستهلاك كحالة ثقافية أحادية تسيطر على الثقافات الأخرى؛ 2014، 196). غالباً ما تعمل هذه الممارسات من نشر وترويج المنتجات الثقافية والإعلامية ومختلف المعلومات تحت غطاء التعددية الثقافية والتنوع وتأخذ من الديمقراطية والافتتاح مبرراً لها، وهو نفس الشأن الذي طرحته التعددية الثقافية التي يمكن أن نصفها بالسلاح ذو حدين يؤدي توزانها إلى تحقيق فوائد اجتماعية مختلفة كما يؤدي اختلالها إلى العكس تماماً وهو ما يطرح محاذير حولها. ويمكن إبراز ذلك من خلال بعض فوائد التعددية الثقافية التعرف على ثقافات المجتمع بأكملها، كالعادات والتقاليد والقيم. تحقيق المساواة بين الثقافات المختلفة في المجتمع فلا يوجد تمييز في المجتمع. إعطاء فرصة لتحقيق الحريات العامة وتأسيس قاعدة مبنية للمساواة بين الثقافات المختلفة في المجتمع مثل القوانين (ابراهيم، محاذير التعددية الإعلامية يمكن أن يؤدي الأخذ بالتعددية إلى تفكك المجتمع وتخريب النسيج الاجتماعي العام لأن كل ثقافة عاداتها وتقاليدها ونمط حياتها يمكن أن يؤدي إلى اندثار فكرة المجتمع وظهور فكرة الجماعات، فالمجتمع هو نتاج صهر للجماعات تراعي فيه الخصوصيات الثقافية مع التركيز على المشترك الثقافي الأكبر الذي يحقق مبدأ الهوية؛ أما فكرة الجماعات فهي تشكل غامض من جماعات غير منسجمة، لها تطلعات مختلفة أو ربما متعارضة، 2017). يجب أن تنظر المجتمعات إلى التعددية الثقافية في شقها الإيجابي وتعمل على تعزيزها بالشكل الذي يخدمها اجتماعياً وثقافياً وتنموياً خاصة على النطاق المحلي، أخذًا بالاحتياطات التي تجاهل محاذيرها خاصة الخارجية منها والدولية الرامية إلى الهيمنة والطمس حيث سنبرز سبل ذلك من خلال إبراز سياق العلاقة والأدوار بينها وبين النظم الأخرى، 2.2. مقومات التعددية الإعلامية ويمكن في هذا الاتجاه رصد خمسة عناصر أو مقومات أساسية تكرس مجتمعة التعددية الإعلامية وهي: التعددية الإقليمية (الجغرافية): ويقصد بها حق الأقاليم الجغرافية التي يتكون منها العالم في أن تمثل بشكل متوازن نسبياً في إطار عملية تدفق المعلومات على الصعيد الدولي، حيث مثلت أحد أبرز العناوين التي كانت موضع مناظرة ونقاش بين الشمال والجنوب منذ الستينيات من القرن الماضي (الصرايرة، 2014)، التعددية الفكرية (الإيديولوجية): إذ تقتضي التعددية الإعلامية أن تقوم وسائل الإعلام بإعطاء تمثيل متوازن للنظم والأطروحات الفكرية المختلفة، بحيث توفر للجمهور قاعدة معلوماتية وتحليلية استناداً إلى رؤى متباعدة، فالتمثيل الإيديولوجي المتوازن عبر وسائل الإعلام وهو في الحقيقة انعكاس لمدى التزام وسائل الإعلام بحرية الرأي والتعبير. تعددية النظم الإعلامية: فوسائل الإعلام تختلف في دورها ووظيفتها من نظام إلى آخر، وتختلف في نظام الملكية بموجبه، فالتجددية الإعلامية تقتضي بأن تمثل الثقافات المختلفة على مستوى العالم عبر وسائل الإعلام بتوازن نسبي مقبول بدلاً من أن تصبح أدلة لترويج ثقافة محددة تسعى للهيمنة، 2014، ص 193-198)؛ وعليه توجيه الجمهور من جهة وحرمانه من الحق في الإعلام حسب خلفيات معينة لذلك تقتضي التعددية إعادة النظر في هذه الممارسات وضرورة احترام أخلاقيات المهنة الصحفية وتوفير توازن في المضمون. تشتيت الملكية الصحفية بما يعني عدم احتكار وتركيز وسائل الإعلام لدى جهة واحدة ممثلة في السلطة أو مالك واحد متحكم على سبيل المثال. تنوع الصحف ووسائل الإعلام من حيث العدد والمضمون والجمهور والإيديولوجيات والانتماءات الثقافية. استقلالية وسائل الإعلام لاسيما فيما تتعلق بالأمور المالية والتمويلية، 2019، ص 122). إضافة إلى الانفلات من سيطرة الإعلان والمعتنين وتجويدهما للسياسة التحريرية وكذلك التأثيرات الشخصية والذاتية، 3.2. التعددية الثقافية مبدأ أساسى للتعددية الإعلامية: سياسات التعزيز لاشك في أن المسارات التي سلكتها التعددية الثقافية في المجتمعات والبلدان كانت متباعدة للعديد من الأسباب؛ في هذا السياق أجرى «كيملاكا» وزملاؤه حسراً تحديد درجة اعتبار البلدان «متعددة الثقافات» بما يعني مدى تبنيها لسياسات

ال تعدية الثقافية وقد تمثلت في ثمانية مبادئ وسياسات اعتمدت بدرجات متفاوتة في البلدان المختلفة وهي: (راتansi، 2013، ص 24-25) التأكيد الدستوري والتشريعي على التعديل الثقافية. تبني التعديل الثقافية في المناهج التعليمية والمدرسية. الإعفاء من قواعد الملبس. تمويل التعليم الثنائي اللغة أو التعليم باللغة الأم. اتخاذ إجراءات إيجابية لمصلحة الجماعات المحرومة أو بالأحرى صياغة تشريعات مناهضة للعنصرية. وإن كانت السياسة الثالثة المتعلقة بمراقبة تمثل كل الفئات في وسائل الإعلام ومنه ما تعلق بأدوار هذه الأخيرة في ضمان الحق في الإعلام بمختلف مستوياته تبدو المبدأ الوحيد الذي يربطها بالإعلام ويعزز التعديل الإعلامية كونه مرتبط أساساً بالحق والحرية في التعبير كما أشرنا سابقاً، إلا أن هذا الشق لا يمكن أن يتحقق بمعزل عن السياسات الأخرى، خلاصة القول أن مبادئ تعزيز التعديل الثقافية وإن كانت في ظاهرها تبدو منفصلة عن التعديلات الأخرى وأهمها التعديل الإعلامية إلا أنها ترتبط بها ارتباطاً مباشراً ولو كان ضمنياً وتقوم على أساس العلاقة المتلازمة بينهما. 1.3. أبعاد التنمية المستدامة مما سبق عرضه ضمن مفاهيم البحث وتعريفنا للتنمية المستدامة، يمكن أن نلخص أبعادها في ثلاثة أبعاد متربطة ومتكاملة في إطار تفاعلي هي: البعد الاقتصادي: ويختص تلبية الحاجات المادية للإنسان عن طريق الإنفاق والاستهلاك، ويرى بعض الاقتصاديين أن التنمية المستدامة تتطلب نمواً اقتصادياً سريعاً للقضاء على الفقر وتوليد الموارد اللازمة للتنمية. 2009، ص.ص 11-12). البعد الاجتماعي: وتدخل فيه اعتبارات العدالة بين الأجيال وداخل الأجيال نفسها (سقني، 2010، ص 40). وهو الذي يشمل تحقيق الأهداف الاجتماعية مركزاً على الإنسان كونه عامل التنمية وهدفها عن طريق تحقيق العدالة الاجتماعية (ومثالها التوازن في تدفق المعلومات والإعلام وتمثيل مختلف الفئات بشكل متساوي)، تقديم الخدمات (ومنه الخدمة العامة عبر مختلف الوسائل)؛ كما أنه مرتبط ارتباطاً مباشراً كذلك بتعديلية وسائل الإعلام ونظمها كما أشرنا إليه سابقاً، من حيث الملكية وأنواعها وكذلك من حيث تمويلها ونوعية منتجاتها ولعل أبرز دليل على ذلك فيما نراه من هيمنة بعض الشركات العالمية على السوق الإعلامية ما جعل مجتمعات أخرى متاخرة وقاصرة. تبني التنمية المستدامة على عدة مقومات ومؤشرات كالتالي: ومنه تشتت الخدمات التي تجتمع عادة في مركز واحد (مثل البنوك والجامعات والمعاهد الصحية ووسائل الإعلام. الخ) وتشتت النشاطات الاقتصادية مثل المصانع وكذلك تشتت القرارات الخاصة بها. 2015). التمكين والأمن: توسيع القدرات والخيارات مما يزيد من قدرة الأفراد على ممارستها بشكل متحرر من الحرمان وال الحاجة بالإضافة إلى زيادة فرص المشاركة في صنع القرارات المؤثرة على حياتهم في وسط آمن متحرر من ظواهر القمع والمرض ومصادر الضرار. التنوع والتعاون: نظراً لأهمية الشعور بالانتماء والسعادة والإحساس بوجود هدف ومعنى للحياة بالنسبة لتحقيق الذات بشكل كامل (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 1997، ص.ص 07-08)، ومنه تحقيق التنمية الأعم؛ وبشكل خاص يحدث التنوع فارقاً في ظل المجتمعات المتعددة الثقافة والتوجهات الإيديولوجية والعقائدية ويشكل في مظاهره الإيجابية عاملًا لدفع عجلة التنمية فيها. الإنفاق والمشاركة: إن توسيع الإمكانيات والفرص يعني وجود عدل ومساواة في تقرير الفرد لما يريد أو تحصله على ما يحتاجه؛ كما أن المشاركة تساهم في جعل الفرد فاعلاً وتنمي قدراته وثقته في نفسه وتؤدي بذلك إلى تنمية أشمل المستدامة؛ وتعنى بها التواصل والاستمرارية حيث لا يمكن أن يحدث أي نشاط تنموي ويوصي بالتنموي لا تكتب له المستدامة بما يضمن استفادة الأجيال القادمة منه ومن التحسينات الإيجابية والتطور الحاصل عبره. 2.3. الجدول رقم 01: تصنيف أبعاد التنوع الثقافي الأربع الأولية الأربع الثانية الأربع الفرعية العرقية الدينية - أسلوب التفكير المواقف - الإدراكات المعتقدات - القيم السن الوضع العائلي - الوضع الاقتصادي قواعد الجماعة القدرة الجسمية / الإعاقة الخبرة العملية - التوجه السياسي ص 129) تشكل هذه الاختلافات والاتصال بوحدة منها على الأقل أو أكثر من ذلك أو كلها بشكل لا يشبه الغير أغلبية كانت منهم أو أقلية وخاصة في رقعة جغرافية مشتركة، تتنوع ثقافياً بين الفرد والآخر، وكما ذكرنا سابقاً تتأثر التنمية في أي مجتمع بهذا التنوع وهذا من خلال: العلاقة التفاعلية بين التنوع الثقافي والتنمية المستدامة التنوع الثقافي مصدر لإثراء الثقافة البشرية، فالثقافات يثيرها التواصل مع الثقافات المغایرة. التنوع الثقافي أحد المقومات الأساسية للحرية الإنسانية وأحد شروطها لفهم الحياة الإنسانية وتنظيمها من خلال خلق عالم غني ومتعدد في الأفكار والآراء والتقبل. التنوع الثقافي يخلق مناخاً تشتهر فيه الثقافات المختلفة بحوار يعود بالنفع على جميعها، التنوع والحوار بين الثقافات يحقق الاحترام المتبادل، الانسجام والمساواة وبالتالي تعزيز التنمية اجتماعياً، التنوع الثقافي أساس تطبيق الديمقراطية، فبدون الإقرار بالتنوع يوجد عائق أمام احترام الحقوق الإنسانية، ولا يمكن الإقرار بوجود ضمانات لكرامة الإنسان وحماية حقوقه ويصعب وجود مجتمع ديمقراطي لا تنتهي فيه الحقوق. التنوع الثقافي مؤثر في التعليم بما يساهم في التنمية المستدامة، على سبيل المثال تحديث المناهج والاستفادة من التجارب العالمية الناجحة، ضمان الانسجام والتوافق بين السياسات

الخاصة بقطاع التعليم والقطاعات الخاصة بقطاع التنمية (مثلاً الانفتاح على المجتمعين الاجتماعي والاقتصادي؛ ومواءمة أهداف التنمية واستراتيجياتها على المستويين المحلي والوطني (صالحي، 2015، 266-267). نؤكد في هذا السياق على أننا نعالج في هذا الشق الطرح الإيجابي للتنوع الثقافي ومظاهر تفاعله مع وتحقيق التنمية المستدامة، مع الإشارة دائماً إلى أن هذا لا يعني أن التنوع يعود بالفائدة دائماً وقد أبرزنا الطرح السلبي له بشكل مفصل أعلاه، كون هذه المحاذير بطبيعة الحال يمكن أن تعمل مع التنمية المستدامة بشكل عكسي نتيجة السلبيات التي تحملها؛ وقد يكون التنوع الثقافي سبباً من أسباب الانحراف المجتمعي إذا تجاوز محاسنه إلى التفرقة الاجتماعية والعنصرية والتمييز وتفكك المجتمع. ناهيك عن الغزو الثقافي، حيث نلاحظ هيمنة الأنشطة الثقافية الأجنبية كما ونوعاً في مقابل أنشطة محلية محدودة (صالحي، 2015)، وهذا ما يؤثر سلباً على التنمية وقد أشرنا إليه سابقاً؛ لذلك على وسائل الإعلام تفادي الآليات السلبية ومراعاة الآليات الإيجابية في صناعتها وتوزيعها لمضامينها المختلفة، ونفصل في هذا من خلال الكشف عن ملامحها وأدوارها.

1.4. التعددية الإعلامية والتنمية المستدامة: التقاطعات وسياق العلاقة الشكل رقم 01: التقاطعات بين مقومات التعددية الإعلامية وأبعاد التنمية المستدامة إضافة إلى مقومات وشروط تحقيق التعددية الإعلامية التي تم إبرازها؛ وبالنظر إلى التقاطعات بينهما من خلال الشكل رقم 01 أعلاه وتحليل عناصرها يمكن تسجيل النقاط التالية لبيان سياق العلاقة بين المتغيرين المذكورين: حيث يضمن من خلاله حق النطاقات المختلفة باختلاف مركزها، انتمائها وبعدها عن عاصمة القرار في الحصول على مختلف الخدمات بشكل عادل ومتساو، ومن بين هذه الخدمات حق الحصول على المعلومة والحق في الإعلام، والتعدد الإعلامي المتوازن، وتشتيت الخدمات المختلفة بشكل عام. يقابل مقوم التعددية الفكرية والإيديولوجية مبدأ التمكين والأمن، حيث يشكل التحرر من مختلف القيود وفي مقدمتها ضغوط التعبير عن الرأي والتفكير والانفلات من قمعها أولى المستويات والضمادات التي تفتح مجالاً رحباً لدافعية الإلزاج وتوسيع الخيارات ويفتح آفاقاً واسعة نحو ممارسات ديمقراطية تعود بالإيجاب على الفرد في مختلف المستويات المعرفية والمادية؛ إن مبدأ التعددية الثقافية كمؤشر وشرط أساسى للتعددية الإعلامية يتطابق مع مبدأ التنوع والتعاون، حيث وكما أشرنا إليه سابقاً ينتج تمثيل الثقافات المختلفة خاصة داخل المجتمع الواحد بشكل متوازن وعادل مشاعر بالتقدير والسعادة واتمامه هذه المجموعات لبعضها البعض، ويدحض التزاعات بينها والصراعات التي قد تعرقل تنميتها أثناء اشغالها بالبحث عن ضمان مكانة لها ضمنه أو تتجاوز ذلك إلى التفكير في إلغاء الآخر من أجل ضمان بقائه؛ وبالتالي تبدو الأحادية الثقافية هنا نقيراً للتنمية المستدامة والتعاون المنشود لقيامها، ولا يتأتى تحقيق هذا التعاون إلا من خلال الاعتراف بالتنوع والتعدد خاصة من خلال اهتمام وسائل الإعلام بهذه الوظيفة التي تعمل على تحقيق السلام واتحاد المجتمع الواحد. بطبيعة الحال لا تتحقق الشروط السابقة إلا بشرط الاعتراف بتنوع النظم الإعلامية أو على الأقل وجود نظام إعلامي منفتح وديمقراطي ضمن النظام الواحد يرفض الممارسات التسلطية والبيروقراطية، هذه الأخيرة التي تتقاطع مع مبدأ اللامركزية الإدارية الذي يشكل حجر أساس لتحقيق التنمية المستدامة من خلال العمل على القضاء على كل أشكال التنظيمات الإدارية المعقدة التي تنقل كاهل الفرد وتعطل تحقيقه لأهدافه أو حصوله على الخدمات والحقوق المختلفة (ومثالها إصدار نشريات، العمل الصحافي والحق في الإعلام عموماً) مع ضرورة أن تربط هذا المبدأ بأول شرط متعلق بالقضاء على المركزية الجغرافية والإقليمية التي تشكل امتداد آخر لممارسة التمركز الإداري وتساهم في تعطيل مسار التنمية. تتقاطع كذلك كل من التعددية الإعلامية والتنمية المستدامة في نقطتي «تنوع المحتوى والأولويات على وسائل الإعلام» و«الإنصاف والمشاركة» حيث أن تشتيت المحتوى الإعلامي كما وكيفاً وتنوعها من حيث الموضوعات والأشكال وعدها إضافة إلى توجيهه إلى جمهور مختلف الميولات والتوجهات والاحتياجات يرتبط ارتباطاً مباشراً ومحقاً للإنصاف بين الفئات المختلفة لهذا الجمهور، كما أن تحديد الأولويات التي يتم انتهاجها يأتي من خلال مشاركة هذا الجمهور في اختيارها والمشاركة التي يتضطلع بها من خلال مشاركته في صناعة المادة الإعلامية خاصة في ظل التقنيات والمساحات التي أصبحت توفرها تكنولوجيات الإعلام والاتصال الحديثة في هذا المجال؛ وهو ما يشير إلى ارتباط هذين المؤشرين وتقاطعها حيث لا تقوم التعددية الإعلامية والتنمية المستدامة بدونهما. الرأي، التعبير والتلقى وبالتالي انعكاساً للتعددية الإعلامية التي تشرط التمثيل المتوازن بدلاً من الهيمنة والأحادية الهادفة إلى إحداث عولمة قائمة على إلغاء الثقافات الأخرى. للمؤسسات الإعلامية دور مهم في تحريك عملية التنمية عبر علاقة متوازية بين البشر والموارد وتفاعل العناصر الثلاث (المجتمع، ضمان حقوقه الإنسانية عموماً والإعلامية خاصة، وحماية حرية؛ المؤسسات الصحفية والإعلامية عن طريق تشتيت ملكياتها، استقرارها المادي، انفلاتها من مختلف الضغوط السياسية والاقتصادية؛ المورد البشري من صحفيين وعاملين على مختلف المستويات والوظائف من خلال استقرار وضعهم المهني، احترافية آدائهم، تكوينهم وتدريبهم وضمان الرضا

الوظيفي لديهم وهو ما يرفع الأداء ويؤثر إيجاباً على بقية العناصر الأخرى، مع ضرورة مواكبة التطورات التكنولوجية وخاصة الصناعات الثقافية كصناعات أصبحت ذات أهمية كبيرة. التنوع والغزو الثقافيين «بين التنمية والطمس»: للعلمة أثر كبير واضح في التأثير على الهوية الثقافية وقد بُرِز اتجاهين: اتجاه مؤيد: ينظر إلى العولمة من زاوية إيجابية ويتقبلها باعتبارها ظاهرة تعود بالنفع نتيجة ما وفرته من تقارب ثقافي جعل العالم قرية واحدة وما أفرزته من انفجار معرفي أتاح لمختلف المجتمعات الوصول إلى المعلومات والاستفادة من الصناعات الإعلامية والثقافية المختلفة والمتطورة، لذلك يرى بعض المتخصصين أن التأثير على الهوية الثقافية بسيط.